العربية، وندّد بممارسات السلطات الاسرائيلية تجاهها، مؤكداً «انه اذا استمرت السلطات بانتهاج هذا الطريق، فان حرب التحرير والاستقلال قد تتحوّل الى حرب استقلال غير ديمقراطية... وان هناك أمثلة لحروب من هذا النوع بدأت كحروب تقدمية، وتحوّلت، مع الزمن، الى حروب احتلال رجعية... وان نضال الحزب الشيوعي الاسرائيلي الاممي ضد التمييز العنصري يبعث الأمل في قلوب الجماهير العربية، بأنها ستعيش في دولة اسرائيل متساوية في الحقوق مع اليهود»[١٢].

وهكذا اصبح الحزب الشيوعي الاسرائيلي المدافع الأساسي، ان لم يكن الوحيد، عن حقوق الأقلية العربية التي بقيت في فلسطين داخل القسم الذي اطلق عليه «دولة اسرائيل».

العرب في اسرائيل والحزب الشيوعي الاسرائيلي

لقد بقي قسم من السكان العرب الفلسطينيين داخل الحدود التي أقيمت عليها اسرائيل. ودون النظر الى العدد المطلق لهؤلاء الفلسطينيين، فقد زادت نسبتهم العددية من ١١ بالمئة عند اعلان اسرائيل، الى ١٥,٨ بالمئة الآن، من مجموع السكان في اطار اسرائيل، وبالارقام المطلقة من ١٦٠ ألفاً العام ١٩٥٠ الى ٧١٢٥٠٠ في العام ١٩٨٤. ويتوزع السكان العرب الفلسطينيون على ثلاث مناطق سكانية كبيرة: «اولاها الجليل في الشمال، حيث تعيش اكثريتهم (نحو ٦٠ بالمئة)؛ وثانيتها منطقة المثلث في وسط اسرائيل... حيث يعيش نحو ٣٠ بالمئة منهم... أما بقية السكان العرب، نحو عشرة بالمئة، فتسكن الجنوب، في منطقة النقب... كذلك، فان انتشار تجمّعات السكان العرب يوازي، تقريباً، انتشار السكان العرب أنفسهم من حيث المناطق التي يقطنونها. فالعرب يسكنون مدينتين عربيتين (الناصرة وشفاعمرو) في الجليل، وست مدن مختلطة (عكا، حيفا، اللد، الرملة، تل ـ أبيب، يافا، القدس)، و١٠٤ قرى عربية معظمها في الجليل والمثلث. وهناك أيضاً ٢٤ قبيلة بدوية، نصفها في النقب، والنصف الآخر في الجليل»[١٣].

وعلى الرغم من ان اسرائيل منحت هؤلاء السكان حقوق المواطنين، الّا انها فرضت عليهم حكماً عسكرياً «لدواعي الأمن»، حسب ادعاء السلطات الاسرائيلية؛ وذلك اعتماداً على أنظمة الطوارىء البريطانية التي كان معمولاً بها فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. وتعطي الانظمة تلك للحاكم العسكري الحق «في تطبيقها على أية حالة يعتقد فيها بأن ذلك ضروري لتأمين السلامة العامة، او الدفاع عن اسرائيل، او المحافظة على النظام العام، او اخماد عصيان، أو ثورة، أو شغب»[١٤]. اضافة الى ذلك، ضيّقت السلطات الاسرائيلية من مجال الحياة على السكان العرب، عبر الاستيلاء على اراضيهم تحت لائحة طويلة من الذرائع ، كان «الأمن» السبب الذي لا يقبل النقاش أو الجدل حوله، اضافة الى استخدام سياسة «اليد القوية» التي تعتبر مجزرة كفرقاسم احد وجوهها؛ كما منعت السكان العرب من ممارسة أي نشاط سياسي مستقل، وحالت دون تشكيلهم احزاباً سياسية خاصة بهم؛ بينما سعت الاحزاب الصهيونية الى كسب تأييد اصواتهم لانتخابات الكنيست، وكان الحزب الحاكم، مباي، هو اكثر الاحزاب الصهيونية حضوراً في الاوساط العربية، لوجوده على رأس السلطة، اولاً، ولما كان يقدمه من بعض الخدمات الى الوجهاء العرب الذين اعتادوا، أصلاً، على التقرّب من السلطات، بل ان معظمهم كان عمل مع المخابرات الاسرائيلية قبل انشاء اسرائيل، وبعدها، وكان مخبراً للسلطات اكثر منه ممثلاً للسكان، وذلك مقابل مصالح شخصية محدودة[١٥]. فعلى سبيل المثال، طرح، في العام ١٩٦٥، مشروع قانون لالغاء الحكم العسكري الذي ترزح تحته الاقلية العربية؛ لكن الحكومة استطاعت، «بفضل صوت عضو الكنيست العربي دياب عبيد، الحصول